مشروع إعداد نسخة إلكترونية
لحولية كلية اللغة العربية بالمنوفية
إعداد وتنفيذ
أ.د/ يوسف محمد فتحي عبد الوهاب
أستاذ ورئيس قسم الأدب والنقد في الكلية

تَوَاتُر القراءات القرآنيّة
عرضٌ ومناقشة

بقلم الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح بحيرى إبراهيم
الأستاذ بجامعة أم القرى – مكة المكرمة

حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد السادس عشر، مطبعة الأخوة الأشقاء ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

وبعد، فيحسن أن نقدم بين يدى هذا الموضوع بما يناسبه فنقول:

أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما بسندهما، أنّ رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلّم قال: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسَّر منه»[1].

وقد كثرت الآراء فى شرح المقصود من «الأحرف السبعة» ولكنّ العلماء رجحوا رأى الإمام فخر الدين الرازى الذى قال: إنها وجوه التغاير السبعة التى يقع فيها الاختلاف وهى:

أولًا: اختلاف الأسماء بالإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ كما فى قوله تعالى: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٨] فقد قرأ «ابن كثير» ﴿لِأَمَٰنَتِهِمْ﴾ بغير ألف على التوحيد وكذا فى «سأل سائلٌ» آية ٣٢، وقرأ الباقون: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ بالألف على الجمع[2].

ثانيًا: الاختلاف فى وجوه الإعراب ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِنْ رَّبِّهِ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] قرئ: برفع

(ءادم) ونصب (كلمات) - كما قرئ بنصب (ءادم) ورفع (كلمات) وهى قراءة «ابن كثير» على معنى أن الكلمات هى التى تلقت آدم[٣].

ثالثًا: الاختلاف فى التصريف، كقوله تعالى: ﴿**فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا**﴾ [سبأ: ٩] قرئ: (رَبَّنَا) بالنصب، على أنه منادى مضاف، (بَاعِدْ) بصيغة الدعاء، وقرئ (رَبُّنَا) بالرفع، (بَاعَدَ) - بفتح العين والدال على أنه فعل ماضٍ وهى قراءة «يعقوب».

وقرأ «ابن كثير» و«أبو عمرو» (فَقَالُوا رَبَّنَا بَعِّدْ) بفتح الباء فى (رَبَّنَا) و «بَعِّدْ) بغير ألف، مع تشديد العين وكسرها[٤].

رابعًا: الاختلاف بالإبدال، كقوله تعالى: ﴿**كَيْفَ نُنْشِزُهَا**﴾ [البقرة: ٢٥٩] قرئ بالزاى المعجمة، مع ضم النون الأولى، وقرئ: ﴿**نُنْشِرُهَا**﴾ بالراء، مع ضم النون الأولى، وهى قراءة: نافع، وابن كثير، وأبى عمرو. وقرئ: (نَنْشُرُهَا) بالراء، مع فتح النون، وهى قراءة المفضل عن عاصم[٥].

خامسًا: الاختلاف بالزيادة والنقص: كقوله تعالى: ﴿**وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا الأنهارُ**﴾ [التوبة: ١٠٠] كلهم قرأ (تَجْرِى تَحْتَهَا) من غير لفظ (مِنْ) الجارة، وقرأ «ابن كثير» (تَجْرِى مُنْ تَحْتَهَا) بزيادة «مِنْ» قال ابن مجاهد: وكذلك هى فى مصاحف أهل مكة خاصة»[٦].

سادسًا: اختلاف اللهجات، بالتفخيم والترقيق، والفتح والإمالة، والإظهار و والإدغام، والهمز والتسهيل، ونحو ذلك.

والحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف: التخفيف على الأمّة، وتسهيل القراءة عليها، وقد كان بين القبائل اختلاف فى اللهجات، بعضها يُميل، وبعضها يفتح، وبعضها يهمز، وبعضها يُسَهِّل الهمز، فلو أُلزِمتْ كلُّ قبيلة بقراءة القرآن على حرف مُعَيَّن لشَقَّ ذلك عليها.

ومعروف أن مصحف «عثمان» رضى اللَّه عنه - بغير نقط، ولا ضبط، فكان خَطُّهُ محتملا لأكثر من حرف.

قال مكىّ بن أبى طالب فى كتابه «الإبانة عن معانى القراءات»[٧]:

«فإن سأل سائل فقال: ما السبب الذى أوجب أن يختلف القراء فيما يحتمله خط المصحف، فقرءوا بألفاظ مختلفة فى السمع، والمعنى واحد، نحو: («جُذْوَة» و «جِذْوَة») [القصص: ٢] وقرءوا بألفاظ مختلفة فى السمع والمعنى، نحو ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ و ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢] حيث قرأ «ابن عامر» وحده: (ينشركم) وقرأ الباقون (يُسَيِّرُكُمْ)[٨]؟

فالجواب عن ذلك: أن الصحابة - رضى اللَّه عنهم - كان قد تعارف بينهم من عهد النبىّ - صلى اللَّه عليه وسلّم - تركُ الإنكار على من خالفت قراءتُه قراءةَ الآخر، فكان كلّ واحد منهم يقرأ كما عُلِّم، وإن خالفت قراءته قراءة صاحبه.

وحديث عمر بن الخطاب - رضى اللَّه عنه - مع هشام بن حكيم مشهور؛ إذ تخاصم معه إلى النبى - صلى اللَّه عليه وسلّم - فى قراءة سمعه يقرؤها، فأنكرها عليه، وقاده إلى النبى - صلى اللَّه عليه وسلّم - مُتَلَبِّبًا بردائه، فاستقرأ النبىُّ - صلى الله عليه وسلم -

كلَّ واحدٍ منهما، فقال: أصبتْ، ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا بما شئتم»[٩]. فكانوا يقرءون بما تعلموا، ولا ينكر أحدٌ على أحدٍ قراءته.

وكان النبىُ - صلى اللَّه عليه وسلّم - قد وَجَّه بعضَهم إلى البلدان ليعلموا الناس القرآن والدين، ولما مات النبىّ - صلى اللَّه عليه وسلّم - خرج جماعة من الصحابة فى أيام أبى بكر وعمر، إلى ما افتُتح من الأمصار، ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلَّم كلُّ واحد منهم أهل مِصْرِه على ما كان يقرأ على عهد النبىّ - صلى اللَّه عليه وسلّم - فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلف قراءة الصحابة الذين عَلَّموهم.

فلما كتب عثمان - رضى اللَّه عنه - المصاحف، ووجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفهم، وقرأ أهلُ كلِّ مصرٍ مصحفهم الذى وُجِّه إليهم على نحو ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خطّ المصحف الذى وُجِّه إليهم، فاختلف قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخطّ، وسقط من قراءتهم ما يخالف الخط، ونقل ذلك الآخِرُ عن الأوّل فى كل مصر، فاختلف النقل لذلك، حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة على ذلك، فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار، لم يخرج واحد منهم عن خطّ المصحف فيما نقل، كما لم يخرج واحد من أهل الأمصار عن خط المصحف الذى وُجِّه إليهم.

فلهذه العلة، اختلف رواية القراء فيما نقلوا، واحتاج كلُّ واحدٍ من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ ويترك، فقد قال «نافع»: «قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذّ فيه واحد تركته حتى أَلَّفْتُ هذه القراءة فى هذه الحروف.

وقد قرأ «الكسائئ» على حمزة، وعنه أخذ القراءة، وهو يخالفه فى نحو ثلاثمائة حرف، لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة ومن قراءة غيره قراءةً، وترك منها كثيرًا»[١٠].

وكذلك «أبو عمرو» قرأ على «ابن كثير» وهو يخالفه فى أكثر من ثلاثة آلاف، لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءته، ومن قراءة غيره قراءة»[١١]، فهذا سبب الاختلاف الذى سألت عنه» انتهى كلام مكىّ.

ويرد سؤال: هل المصاحف التى وجهها عثمان- رضى اللَّه عنه- إلى الأمصار الإسلامية تشتمل على الأحرف السبعة أو، لا؟

والجواب: أن العلماء قد اختلفوا فى ذلك، فمنهم من يرى أن المصاحف كتبت على حرف واحد ومنهم من يرى أن المصاحف فى مجموعها تشتمل على ما ثبت فى العرضة الأخيرة من الأحرف السبعة، فليس كل مصحف بمفرده يشتمل على جميع الأحرف السبعة، بل الثابت من الأحرف السبعة منتشر فى المصاحف العثمانية كلها.

وصاحب الرأى الأول هو الإمام الطبرى قاله فى تفسيره[١٢]، وفحواه: أن عثمان- رضى اللَّه عنه- إنما كتب ما كتب من القرآن على حرف واحد من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن...

والستة الأحرف قد سقطت وذهب العمل بها بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد.

وردّ عليه الإمام السخاوىّ تمهيدًا لأن يأتى برأى الجمهور من الخلف والسلف وهو أن القرآن كتب فى مصاحف عثمان ومجموع ما كتب فى المصاحف يشتمل على الأحرف السبعة، فقال(١٣):

فالجواب أن هذا الذى ادّعاه - يعنى الطبرى - من أن عثمان - رضى اللَّه عنه - إنماكتب حرفًا واحدًا من الأحرف السبعة التى أنزلها اللَّه عز وجل - لا يُوافق عليه، ولا يُسَلَّم له، وما كان عثمان - رضى اللَّه عنه - يستجيز ذلك، ولا يستحلّ ما حرَّم اللَّهُ - عزّ وجلّ - من هجر كتابه وإبطاله وتركه، وإنما قصد سدَّ باب القالة، وأن يدَّعى مدَّع شيئًا ليس مما أنزل اللَّه فيجعله فى كتاب اللَّه - عز وجلّ - فلما كتب هذه المصاحف، وأمر بالقراءة بما فيها، لم يمكن احدًا من أولئك شيئا، فأراد عثمان - رضى اللَّه عنه - أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التى أنزل عليها، سدًّا لباب الدعوى، وردًّا لرأى من يرى تبديل حرف منه بغيره، ألا ترى أنه أحضر الصحف التى كتبها الصديق - رضى اللَّه عنه - وكانت بالأحرف السبعة و واستظهر مع ذلك بما كتب بين يدى رسول اللَّه ﷺ من الرقاع والأكتاف واللخاف، إرادة ألَّا يبقى لقائل قولٌ، ولا لمدَّعٍ دعوى.

وأما قوله - أى الطبرى -: إنه إنما كتب حرفًا واحدًا من تلك الأحرف السبعة فغير صحيح، فقد كُتِب فى بعض المصاحف ﴿وَأَوْصَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢] وفى بعضها ﴿وَوَصَّىٰ﴾(١٤).

وكُتب فى بعضها ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٦] وفى بعضها ﴿قَالُوا﴾[١٥].

وكُتِب: ﴿سَارِعُوا إلى مغفرة﴾ [آل عمران: ١٣٣] فى مصحف بغير واو، وفى مصحف ﴿وَسَارِعُوا﴾[١٦].

وكُتب فى المدنىّ والشامىّ ﴿يَرْتَدِدْ﴾ [المائدة: ٥٤] وفى غيرهما ﴿يَرْتَدَّ﴾[١٧] بدال واحدة مشددة مفتوحة.

وكُتب: ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا﴾ فى سورة التوبة [١٠٠] وفى بعض المصاحف ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾[١٨].

و﴿بِالزُّبُرِ وبالكِتَّاب﴾ فى آل عمران [١٨٤] فى المصحف الشامىّ - وفى غيره ﴿والزُّبُر والكتابِ﴾[١٩].

إلى غير ذلك من المواضع نحو ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾[٢٠] [الأنعام: ١٣٧] و ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ و ﴿فإنَّ اللَّهَ الغَنىُّ﴾ [الحديد: ٢٤] و ﴿فإنَّ اللَّهَ هُوَ الغَنِىُّ﴾[٢١].

فالذى لا شك فيه أن عثمان - رضى اللَّه عنه - كتب القرآن بجميع وجوهه ولم يغادر منه شيئا، ولو ترك شيئًا منه لم يُوافق عليه، وقد جاء بعده علىّ - عليه السلام - ولم يزد على ما كتبه حرفًا» انتهى[٢٢].

معنى «القرآن» لغة واصطلاحًا:

القرآن - لغةً -: القراءة، يقول الإمام الطبرى فى تفسيره[٢٣]: فأما القرآن، فإن المفسرين اختلفوا فى تأويله - وهو يقصد الاختلاف فى تحديد المعنى اللغوى بدليل قوله: «والواجب أن

يكون تأويله - على قول ابن عباس - من التلاوة والقراءة، وأن يكون مصدرًا من قول القائل: قرأت القرآن، كقولك: الخسران من خَسِرْت، والغفران من غفر اللَّه لك، والكفران من كفرتك».

والقرآن بمعنى القراءة يذهب إليه كثير من العلماء، ففى اللسان مادة (قرأ): وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جمعَه وقُرْءَانَهُ﴾ [القيامة: ١٧] أى جمعه وقراءته ﴿فَإِذَا قرأنٰه فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾ [القيامة: ١٨] أى قراءته(٢٤).

وأجاز العلماء أن يكون معنى القرآن اللغوى: الجمع والضم؛ لأنه يجمع السُّوَر فيضمها، كما يقول ابن منظور، وصاحب التهذيب.

وقد أسند الإمام الطبرى هذا القول إلى «قتادة» فقال: «... وأما على قول قتادة، فإن الواجب أن يكون مصدرًا من قول القائل: قرأتُ الشئَ إذا جمعتَه وضممتَ بعضه إلى بعض، كقولك: «ما قَرَأَتْ هذه الناقة سَلًا قطّ» تزيد بذلك أنها لم تضم رَحمًا على ولد، كما قال عمرو بن كلثوم التغلبىّ:

تُرِيكَ إذَا دَخَلْتَ على خَلَاءٍ وَقَدْ أمِنَتْ عُيُونَ الكاشِحينَا
ذِرَاعَىْ عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ هِجَانِ اللَّوْنِ لم تَقْرَأْ جَنِينَا(٢٥)

يعنى بقوله: «لم تقرأ جنينا»: لم تضمُ رَحمًا على ولد» ا هـ.

وهناك معنى ثالث: وهو أن يكون بمعنى: «اللفظ والإلقاء، وهو عن «قطرب» فيما يرويه الأزهرىّ عن الزجاج واستشهد بقول عمرو بن كلثوم السابق:

* لم تقرأ جنينا *

أى: لم تُلْقِه، وقال عنه: إنه ليس بخارج عن الصحة وهو حسن ا هـ.

ورجح العلماء القول الأول وهو القرآن بمعنى القراءة.

المعنى الاصطلاحى للقرآن:

الذى يعنينا فى المباحث النحوية إنما هو الكلام اللفظىّ المركب المكتوب فى المصاحف.

فالإسنوى يعرفه بقوله: «الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه»(٢٦).

وقال الآمدى فى تعريفه: «هو ما نقل إلينا بين دفتى المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلًا متواترًا»(٢٧).

وقال الجرجانى فى تعريفه: «القرآن هو المنزل على الرسول والمكتوب فى المصاحف المنقول عنه نقلًا متواترًا بلا شبهة»(٢٨).

القرآن والقراءات والعلاقة بينهما:

هل القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، أو أنهما حقيقتان بمعنى واحد، أو أن الأمر على غير ذلك.

فصاحب «إتحاف فضلاء البشر» نصَّ على أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وقال: فالقرآن: هو الوحى المنزل للإعجاز والبيان، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحى المذكور فى الحروف، أو كيفيتها من تخفيف، وتشديد، وغيرهما»(٢٩).

ويرى بعض الباحثين أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد.

والحقيقة : أنه ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام، فالقراءات الصحيحة جزء من القرآن الكريم.

وأما من قال باتحادهما فمردود لما يأتى :

أن القراءات على اختلاف أقسامها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله، بل هى موجودة فى بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال بالاتحاد ؟

وأيضًا : فإن إطلاق القراءات يشمل الصحيحة والشاذة و وقد أجمع العلماء على عدم صحة القراءة بالشاذة، فلو كان القرآن والقراءات شيئا واحدًا لترتب على ذلك دخول القراءات الشاذة فى القرآن وهو غير صحيح.

فالواقع أن بين القرآن والقراءات ارتباطًا وثيقًا وهو ارتباط الجزء بالكل(٣٠).

تواتر القراءات :

التواتر المقصود هنا : هو نقل جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من البدء إلى المنتهى من غير تعيين عدد على الصحيح، وقيل بالتعيين : ستة، أو اثنتا عشر، أو عشرون، أو سبعون، أقوال(٣١).

ومن رأى القول بالتواتر، رأى أن مجئ الآحاد لا يثبت به قرآن، وجزم بهذا القول أبو القاسم النويرى فى شرح «طيّبة النشر» لشيخه ابن الجزرىّ، وقال : عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء، والمحدثين، وغيرهم، لأن القرآن - عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو : ما نُقل بين دفتى المصحف

نقلا متواتر، وكل من قال بهذا الحدّ اشترط التواتر، كما قال: «ابن الحاجب»[٣٢] وحينئذ فلا بُدَّ من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات، كابن عبد البر، وابن عطية، والنووى، والزركشى، والسبكى، والإسنوى، والأذرعى، ولم يخالف فى ذلك إلا بعض المتأخرين انتهى[٣٣].

وأجمعوا على أنه لم يتواتر شئ عمَّن زاد على العشرة: السبعة، وهم: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائى - رحمهم اللَّه تعالى - والثلاثة الذين هم فوق السبعة، وهم: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف - رحمهم اللَّه تعالى - ومن فوق العشرة قراءتهم شاذة[٣٤]، والشاذ من القراءات لا يصدق الحدُّ عليه، والجمهور على تحريم القراءة به، فإن قرأ به قارئ غير معتقد أنه قرآن، بل قرأه لما فيه من الأحكام الشرعية عند من يحتج به أو الأحكام النحوية أو اللغوية فلا كلام فى جواز فى قراءته، قالوا: وكذا يجوز تدوينه فى الكتب والتكلم على ما فيه.

والمتمسكون بالتواتر يوردون اعتراضًا ويجيبون عليه فيقولون:

فإن قيل: الأسانيد إلى الأئمة، وأسانيدهم إليه - ﷺ - على ما فى القراءات آحاد، لا تبلغ عدد التواتر؟

أجيب، بأن انحصار الأسانيد المذكورة فى طائفة لا يمنع مجئ القراءات عن غيرهم، وإنما نسبت القراءات إليهم، لتصديهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها و ومع كل واحد منهم فى طبقته ما يبلغها عدد التواتر.

فما سبق هو قول القائلين بالتواتر وقولهم هذا فيه تعميم لوجوب التواتر فى جميع أجزاء القرآن وقراءته، وينحصر ذلك فى القراءات العشر المشهورة.

أما الرأى الآخر فقد فتح الطريق إليه الإمام العلَّامة عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بـ «أبى شامة»[٣٥] المتوفى سنة ٦٦٥هـ، وشمس الدين أبو الخير محمد بن الجزَرىّ[٣٦] المتوفى سنة ٨٣٣هـ، ويرتكز هذا الرأى على وضع ضوابط متى تحققت فى قراءة فهى مقبولة صحيحة سواء كانت عن القراء السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين يقول ابن الجزرىّ فى كتابه «النشر فى القراءات العشر»[٣٧]:

«وقد شرط بعض المتأخرين التواتر فى هذا الركن[٣٨]، ولم يَكْتَفِ فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنّ ما جاء مجئ الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه؛ فإن التواتر إذا ثبت، لا يُحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبى - ﷺ - وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنًا، وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر فى كل حرف من حروف الخلاف انتقى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم.

ولقد كنتُ - قبلُ - أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر لى فساده.

ثم قال بعد أن اكتفى بصحة السند:

«هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف.. وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف

بأبى شامة، وهو مذهب السلف الذى لا يعرف عن أحد منهم خلافه »[٣٩].

والإمام أبو شامة تناول هذا المذهب فى كتابه: «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»[٤٠] فقال:

« وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أى كل فرد مما رُوى عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند اللَّه واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتفقت عليه الفرق، من غير نكير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر فى بعضها..

إلى أن قال: فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر فى جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر ، وذلك بيِّن لمن أنصف وعرف وتَصَفَّح القراءات وطرقها.

وغاية ما يبديه مُدَّعى تواتر المشهور منها كإدغَام أبى عمرو[٤١]، ونقل الحركة لورش[٤٢]، وصلة ميم الجمع وهاء الكناية لابن كثير[٤٣] أنه متواتر عن ذلك الإمام الذى نسبت تلك القراءة إليه... إلَّا أنه بقى عليه: من ذلك الإمام إلى النبىّ - ﷺ - فى كل فرد فرد من ذلك، وهناك تُسكَب العبرات، فإنها من ثَمَّ لم تنقل إلا آحادًا إلا اليسير منها» ا هـ.

وتعرض الفخر الرازى فى تفسير لمسألة التواتر، وذكر أن القراءات بعضها متواتر و ولا خلاف بين الأئمة فيه أو فى القراءة به، وبعضها من طريق الآحاد وليس متواترًا، وأوضح أن كون بعضها من هذا الطريق، لا يقتضى خروج القرآن بكليته عن كونه قطعيًا(٤٤).

ويظهر أن هذا المذهب فى التواتر هو مذهب عدد من النحويين، حتى وجدنا الرضىّ فى شرح الكافية يصرح بقوله: «ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين»(٤٥).

والذى جعله يقول ذلك أنه يريد أن يفتح الطريق أمام مناقشة القراءات ولا مانع من توهين بعضها؛ ويستدل على ذلك من نصوص كلامه فى كتابه «شرح الشافية»(٤٦) عند حديثه عن مذهب سيبويه فى «نَبِىّ» و «نبئ» فقد قال سيبويه: «وقالوا: نبىّ وبَرِيَّة، فألزمهما أهل التحقيق البدل، وليس كلّ شئ يُفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يخففون «نبئ» و «بريئة» وذلك قليل ردئ»(٤٧).

فقال الرضىّ: «ومذهب سيبويه ــ كما ذكرناه - أن ذلك ردئ، **مع أنه قرئ به**، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم، تعالى عنها» ا هـ.

والحق أن سيبويه لم يتعرض فى حديثه للقراءة، كما أنه لم يعرف فى حينه ما يُسمى بالقراءات السبع، وكان على الرضىّ ألّا

يزيد فى مقام الاحتجاج على سيبويه على قوله السابق: «مع أنه قرئ به».

ويفهم من كلام «الزجاج» فى كتابه «معانى القرآن وإعرابه» أنه كان يشترط للقراءة المقبولة أن يكون قارئها من القراء الكبار المشهورين بالضبط والثقة، ولم يكن مصطلح «التواتر» معروفًا آنذاك ولكن يفهم من كلامه الذى تردد فى مواضع كثيرة من كتابه هذا أنه ينفر من القراءة الشاذة وهى ما ليس عليه أهل الأمصار، ومن كلامه:

قوله فى الآية الكريمة: ﴿رَبَّنَا اغفرْ لِى وَلِوَالِدَىَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]: وقيل: (لِوَلَدَىَّ) يعنى: إسماعيل وإسحاق، وهذه القراءة ليست بشىء، لأنها خلاف ما عليه أهل الأمصار من أهل القراءات»[٤٨].

ووضع ضوابط القراءة المقبولة فقال فى آية البقرة [٢٨٣] ﴿فَرِهَٰنٌ مقْبُوضَةٌ﴾... «وذكر فيه غير واحد أنها قرئت: ﴿فَرُهُنٌ﴾ ليُفْصَل بين «الرِّهان» فى الخيل، وبين جمع «رَهْن» فى غيرها.. والقراءة على (رُهُن) أعجب إلىَّ؛ لأنها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف، وصَحَّ معناه، وقرأت به القراء، فهو المختار»[٤٩] اهـ.

إلى غير ذلك من نحو قوله: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمدُ) إلا بالرفع؛ لأن السُّنَّة تتبع فى القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التى قد قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة ...»[٥٠] اهـ.

وقوله: «ولا ينبغى أن يُقرأ بما يجوز إلا أن تثبت به رواية صحيحة، أو يقرأ به كثير من القراء»[٥١] ا هـ.

فنظرة النحاة إلى القراءات: أن المتواتر منها دليل قطعى يفوق غيره، وأن ما نقل بطريق الآحاد يُستشهد به لأن قاعدتهم الاستشهاد بكل كلام عربىّ فصيح ترجح نقله ووافق القياس، ولو نقل بطريق الآحاد.

والنحاة قد يَضِيقون من القراءات القرآنية بما خالف الكثير الشائع، أو القياسىّ من كلام العرب، ولا يفرقون فى هذا بين القراءات.

ويجب ألا يكون المحتج به شاذًّا عن كلام العرب، فالشاذّ يحفظ ولا يقاس عليه كالنصب بـ «لم» فى القراءة الشاذة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ - بفتح الحاء -.

يقول السيوطى فى كتابه «الاقتراح»[٥٢]: «أما القرآن الكريم» فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواترًا و أو شاذًا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفه يحتج بها فى ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يُحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فِي ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو ﴿اسْتَحْوَذَ﴾[٥٣] و ﴿ويَأْبَى﴾[٥٤] وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة» ا هـ.

ويقول البغدادى فى «الخزانة»[٥٥] فكلامه - عز اسمه - أفصحُ كلام وأبلغُه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه، كما بيَّنه ابنُ جنى فى أول كتابه «المحتسب»[٥٦] وأجاد القول فيه» ا هـ.

وقد نقد بعض النحاة بعض القراءات - وقد تكون من المتواتر - واتخذ بعض الباحثين ذلك مادة للهجوم عليهم، ورميهم باتباع الهوى فهذا موضوع آخر أرجوا أن يوفقنى اللَّه لرصده والتعليق عليه.

والحمد للَّه رب العالمين وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أ. د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم
الأستاذ بجامعة أم القرى
بمكة المكرمة
«وفيما سبق» بجامعة الأزهر

* * *

هوامش البحث

(١) صحيح البخارى : كتاب الفضائل، وصحيح مسلم : كتاب : صلاة المسافرين - باب : بيان أن القرآن على سبعة أحرف .

(٢) انظر التذكرة فى القراءات لابن غليون ص ٥٥٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٢ ، ٣.

(٤) المصدر السابق ص ٦٢٣ : ٦٢٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٣٩ .

(٦) السبعة لابن مجاهد : ٣١٧ .

(٧) ص : ٣٥ وما بعدها .

(٨) انظر القراءتين فى التذكرة لابن غلبون ص ٤٤٩ .

(٩) انظر خبر عمر مع هشام بن حكيم فى البخارى - فضائل القرآن ٦/١٠٠، ومسلم - صلاة المسافرين ١/ ٥٦٠، والطبرى ١/ ٩ وما بعدها .

(١٠) السبعة لابن مجاهد : ٧٨ .

(١١) غاية النهاية لابن الجزرىّ : ١/ ٢٨٨ .

(١٢) ١/ ٢٢ .

(١٣) فى كتابه : جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوى المتوفى ٦٤٣هـ تحقيق الدكتور : على حسين البواب ١/ ٢٣٧: ٢٣٨ نشر الخانجى بالقاهرة .

(١٤) وقراءة نافع وابن عامر ﴿وأوصىٰ﴾ وهكذا كتب فى مصحف أهل الشام وأهل الحجاز [السبعة ١٧١ والتذكرة ٣٢٤] .

(١٥) وقراءة ابن عامر (قالوا) بغير «واو» وهى كذلك فى مصحف أهل الشام - وقرأ الباقون ﴿وَقَالُوا﴾ بالواو، وهى كذلك مكتوبة فى مصاحف مكة والمدينة والكوفة والبصرة . [السبعة ١٦٨: ١٦٩ والتذكرة ٣٢٠] .

(١٦) أسقط نافع وابن عامر «الواو» قال ابن مجاهد : وكذلك هى فى مصحف أهل المدينة والشام . [السبعة ٢١٦] .

(١٧) قرأ نافع وابن عامر بفك الإدغام [السبعة ٢٤٥ ةالتذكرة ٣٨٨] .

(١٨) ﴿من تحتها﴾ قراءة ابن كثير، وعليها مصحف مكة، قال ابن مجاهد عن هذه الزيادة : وهى كذلك فى مصحف مكة خاصة [السبعة ٣١٧ وانظر التذكرة ٤٤٣] .

(١٩) [السبعة ٢٢١، والتذكرة ٣٦٧].

(٢٠) لابن عامر، وهى كذلك فى مصحف أهل الشام [السبعة ٢٧٠].

(٢١) قرأ نافع وابن عامر بغير ﴿هو﴾ قال ابن مجاهد: وكذلك كانت فى مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بزيادة ﴿هو﴾ قال ابن مجاهد: وهى كذلك فى مصاحف أهل مكة والعراق [السبعة ٦٢٧ والتذكرة ٧١٣].

(٢٢) يعنى كلام السخاوى - وانظر أيضًا الإبانة لمكى بن أبى طالب ص ٥٢ .

(٢٣) ١/ ٤٢ ط الحلبى.

(٢٤) وانظر الكشاف ٤/ ٦٦١ ط دار الكتاب العربى بيروت .

(٢٥) «على خلاء» أى: على خلوة من الرقباء - و«الكاشحين» جمع كاشح، وهو المضمر العداوة فى كشحه، وهو ما بين الخاصرة والضلوع، و«العطيل» قيل: هى الطويلة، وقيل: الطويلة العنق و «الأدماء»: البيضاء، و«البكر»: التى حملت بطنا واحدة، أو التى لم تلد. و«هجان اللون» الأبيض الخالص البياض، شبه المرأة التى يصفها بناقة جميلة هذه صفاتها [انظر شرح المعلقات السبع للزوزنى ٢٣٨: ٢٣٩، وشرح المعلقات للنحاسى ٢/ ٩٣: ٩٤].

(٢٦) مناهج العقول ١/ ١٦٢ .

(٢٧) الإحكام فى أصول الأحكام ١/ ١٢٠: ١٢١ .

(٢٨) كتاب التعريفات ص ١٥٢ .

(٢٩) الإتحاف ص ٦٨: ٦٩ .

(٣٠) قاله الدكتور شعبان إسماعيل فى حاشيته على الإتحاف ص: ٦٩ .

(٣١) انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٧١ ولمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى ص ٨٤: ٨٥ .

(٣٢) قال ابن الحاجب فى «المختصر» القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدّ والإمالة وتحقيق الهمزة ونحوها [انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهانى ١/ ٤٦٩ تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا - مطبوعات جامعة أم القرى.

(٣٣) انظر شرح طيّبة النشر للنويرى ١/ ١١٩ تحقيق/ عبد الفتاح أبو سنة ط الأميرية ١٤٠٦هـ القاهرة.

(٣٤) وهم: ابن محيصن، واليزيدى، والحسن، والأعمش - رحمهم الله تعالى -.

(٣٥) انظر ترجمته فى غاية النهاية: ١/ ٣٦٥ برقم ١٥٥٨ .

(٣٦) وهو صاحب غاية النهاية فى طبقات القراء، وصاحب التصانيف المشهورة فى علم القراءات، ومنها: النشر فى القراءات العشر، والمنجد.

(٣٧) ج١ ص ١٣ .

(٣٨) والأركان عند هؤلاء ثلاثة : أن ينقل نقلًا متواترًا ، وأن يكون وجهه فى العربية شائعًا ، وأن يكون موافقًا لخط المصحف .

(٣٩) النشر فى القراءات العشر ١/ ٩ .

(٤٠) ص: ١٧٧: ١٧٨ ط عام ١٣٩٥هـ دار صادر بيروت .

(٤١) ويسمى الإدغام الكبير ، ومثاله : ﴿فِيه هُدًى﴾ [البقرة : ٢] [انظر الإدغام الكبير لأبى عمرو فى «التذكرة» ص ٩٤ وما بعدها .

(٤٢) نحو : ﴿أن يأتيهم اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢١٠] بإبدال الهمزة الساكنة بعد التاء المفتوحة ألفا فى الوصل والوقف [انظر : «التذكرة» ص ١٧٠ وما بعدها .

(٤٣) الميم : إذا وقع قبلها : التاء ، أو الكاف ، أو الهاء ، اختلف فى «الميم» إذا لم يلقها ساكن فقرأ «ابن كثير» بضم الميم حيث وقعت نحو : ﴿أجعلتم سقاية الحاجّ﴾ [التوبة : ١٩] فهو يقرؤها : ﴿أَجَعَلْتُمُو﴾ [انظر التذكرة ١٣٥ وما بعدها] .

ومثال هاء الكناية ﴿نُوحيه إليك﴾ [يوسف ١٠٢] ﴿لَمْ أَخُنْهُ بالغيب﴾ [يوسف : ٥٢] فابن كثير يقرأ بياء بعد الهاء وبواو بعد الهاء فى وصله [التذكرة ١٣١ وما بعدها» .

(٤٤) التفسير الكبير «مفاتح الغيب» المطبعة البهية «مصر» ز

(٤٥) شرح الكافية للرضىّ ٢٩٣/١، ٣٢٠ .

(٤٦) شرح الشافية للرضىّ ٣/ ٣٢، ٣٥ .

(٤٧) كتاب سيبويه ٢/ ١٧٠ ط «بولاق» .

(٤٨) معانى القرآن للزجاج ٣/ ١٦٥ .

(٤٩) المصدر السابق ١/ ٣٦٦: ٣٦٧ .

(٥٠) المصدر السابق ١/ ٤٥ .

(٥١) المصدر السابق ١/ ٥١ .

(٥٢) ص: ١٤: ١٥ .

(٥٣) من الآية [١٩] من سورة «المجادلة» .

(٥٤) من الآية [٣٢] من سورة «التوبة» .

(٥٥) الجزء الأول ص: ٤ طبع «بولاق» .

(٥٦) انظر المحتسب ١/ ٣٢ .

أهم مراجع البحث

(١) الإبانة عن معانى القراءات، لمكىّ بن أبى طالب، تحقيق/ محيى الدين رمضان - دار المأمون ١٣٩٩هـ.

(٢) إبراز المعانى، لأبى شامة المقدسى، تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض ط الحلبى.

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، للبنا الدمياطى، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ١٤٠٧هـ.

(٤) الاستكمال فى الفتح والإمالة وبين اللفظين لعبد المنعم بن غليون، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيرى - ط الزهراء.

(٥) بيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب، تأليف/ شمس الدين الأصفهانى المتوفى ٧٤٩هـ تحقيق د/ محمد مظهر بقا، ط. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(٦) التذكرة فى القراءات، لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيرى. ط الزهراء.

(٧) جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوى، تحقيق د/ على حسين البواب مكتبة التراث بمكة المكرمة ١٤٠٨هـ.

(٨) رسم المصحف العثمانى د/ عبد الفتاح شلبى، دار الشروق، جدة ١٤٠٣هـ.

(٩) السبعة لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقى ضيف، دار المعارف.

(١٠) شرح طيبة النشر فى القراءات العشر، لأبى القاسم النويرى، تحقيق د/ عبد الفتاح أبو سنة، المطابع الأميرية القاهرة ١٤٠٦هـ.

(١١) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرىّ. نشر. ج. برجستراسر.

(١٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلانى، تحقيق الشيخ/ عامر عثمان، وزميله، لجنة إحياء التراث الإسلامى - القاهرة - ١٣٩٢هـ.

(١٣) كتاب سيبويه، مطبعة بولاق، القاهرة.

(١٤) المرشد الوجيز، لأبى شامة المقدسىّ، دار صادر بيروت ١٣٩٥هـ.

(١٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل شلبى، عالم الكتب ط الأولى ١٤٠٨هـ.

(١٦) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ.

(١٧) النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرىّ، تصحيح الشيخ/ على محمد الضباع، دار الفكر، بيروت.